الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

إصلاح وتنمية السوق الوطنية
وتدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

ورقه مقدمة من
الإتحاد العام للغرف التجارية المصرية

إصلاح وتنمية السوق الوطنية وتدعيم القدرة التنافسية للإقتصاد المصرى

ان الاحداث المتلاحقة التي تستجد كل يوم على الساحة الدولية لا يجب ان ندعها تغير كل شئ حولنا دون أن نلاحقها أولا ولا يليق بمكانة مصر بكل مالديها من امكانيات وماتملك من عناصر التقدم والازدهار أن تظل هكذا تزحف نحو النمو بمعدلات بطيئة اذ يجب أن نسبق دائما الاحداث ولا ننتظر طويلا قبل اتخاذ كل قرار .

فكم من خطوات صائبه وقرارات حاسمه غيرت مجريات الامور نحو الاصلاح ولكنها صدرت متأخره بعض الوقت ، مثل اصدار قانون سوق المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بهدف تنشيط البورصات وتنمية سوق المال فى مصر كذلك فقد كان القرار الوزارى رقم ١١٧ لينة ١٩٩١ بالسماح بانشاء شركات الصرافه سببا مباشراً لاستقرار سعر صرف الجنيه المصرى اضافة الى التعديلات في قوانين الاستيراد والتصدير التى فتحت المجال امام حرية التجارة الخارجية وألغت الكثير من القيود التى كانت تكبلها ، كذلك كان التوجه لاعطاء القطاع الخاص دوراً فعالا كى يسهم فى تحسين ميزان المدفوعات وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة وخلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدل التضخم وزيادة حجم الاحتياطيات النقدية من العمله الاجنبيه لدى البنك المركزى .. وغير ذلك من الخطوات الاصلاحية التى وقفنا كثيرا أمامها فى انتظار أخذ القرار واستهلكنا من الوقت زمنا كان ينبغى أن يحسب لنا بدلا من ان يحتسب علينا . والان فنحن نتطلع الي تكثيف الجهود لتحقيق صحوة كبرى تنطلق بها وبقوة للانضمام الي صفوف النمور ولننتقل من فلك الدول المدارة الي أفق الدول المحورية والمركزية ، وهذا لن يتأتى من فراغ ، فنحن نعرف مشاكلنا جيدا وأثيرت فى كل المؤتمرات والندوات التي تعقد هنا وهناك ، وكذلك فقد تناوب مرارا المتخصصون والخبراء في كل المجالات علي طرح الحلول واستعرض التجارب الناجحه للآخرين ، ولم يتبق غير اتخاذ قرار - اذا كان الامر يحتاج الي قرار - بالبدء فى التنسيق بين كل ماتم طرحه من سبل العلاج والاصلاح ثم وضع أولويات للتنفيذ الفورى وصولا الى الهدف المنشود ، اذ يجب دائما أن نبدأ من حيث ما وصل اليه أصحاب التجارب الناجحه والناصحون والمرشدون .

واذا اعتبرنا ان الارتقاء بالقدرة التنافسية للاقتصاد المصرى هو الهدف المنشود فان اصلاح البيت الداخلى هو أولى مداخل المواجهة للصمود أمام كافة التحديات .

ولعلنا نتفق جميعا على أن مسألة التصدير باعتبارها حياة أو موت لهى حجز الاساس الاعداد بناء اقتصادى قوى الا أنه فى نفس الوقت لا يمكن لأى صناعة أن تتطلع الى قدرة تنافسيه فى السوق العالمية دون ان يسبق ذلك تفوقها في سوقها الوطنية ، اذ ان التوجه لانتهاج استراتيجية تصديرية جب أن يكون متوازيا مع تهيئة المناخ اللازم لتحقيق الانتاج المتميز فى السعر والجوده والذى يؤدي بدوره الى تنمية السوق الوطنية مع اعطاء القطاع الخاص دورا رائدا في هذا المجال وتشجيعه على انشاد المزيد من الشروعات الاستثمارية الجديده والتوسع في القائم منها ، وبذلك تتحول الدوله من دور المالك الي دور المنظم والمهيئ لكافة سبل الانتاج ذو القدرة التنافسية حتى تتفرغ بدورها الى الدور الجديد الذى سبقتها اليه كافة الدول المتقدمة عندما تحولت من نظام

اقتصادية تعمل فى ظل السيطره والاتجاه الى الداخل الي نظم تنافسية تتجه الى الخارج

وعلي هذا الاساس فان تحقيق الاصلاح والتنمية للسوق الوطنية باعتبارها عنق الزجاجه للنفاذ الى المنافسات العالمية يتطلب مقتضيات كثيره ومتداخله اذا اردنا أن نتعرض لبعض جوانبها لكان لزاماً أن تبرز مايلى :

أولا : حماية الصناعة المحلية :

بحيث لا يتعارض ذلك مع نظم واتفاقيات تحرير التجاره العالمية ويجب لتحقيق ذلك :

١- الحماية من المنافسة غير المشروعة :

من خلال مكافحة التهريب الجمركى والدعم والاغراق ، وتطوير المواصفات القياسية المصرية لتلحق بالتغيير العالمى والالتزام بتطبيقها علي السلع المصنعه محليا وكذلك المستورد .

٢- توفير ظروف انتاج منافسة لما يتوافر للمنافس الاجنبي :

وذلك بحماية الانتاج المصرى من الرسوم ومقابل الخدمات المغالى فيها والتي تفرضها أجهزة الدولة لتعويض العجز فصي ميزانيتها وكذلك الهيئات أو الشركات التى تحتكر الخدمات - وامثلة ذلك :

أ - ضريبة المبيعات علي الالات والمعدات الرأسمالية
ب - الدمغه النسبية على رأس المال
جـ - عبء تمويل ضريبة المبيعات التي يدفعها المنتج مقدما (نيابة عن التاجر والمستهلك) .
د - المغالاه في سعر الاراضى بالمدن الصناعية الجديدة هـ - احتكار أجهزة الدولة لخدمات المطارات والموانى
و - المغالاه في تقدير أسعار الكهرباء والطاقة الخاصه بقطاع الصناعة

٣- اعطاء حوافز للصناعات المصرية :

فاذا كانت اتفاقية الجات تحظر تقديم الدعم المباشر للسلع التصديرية فأنه يتعين منح الدعم بصوره غير مباشره . علي سبيل المثال :

أ - الاعفاء الضريبي الكامل للانشطة التصديرية
ب - اعفاء الخامات والمعدات الرأسمالية من الرسوم الجمركية بالكامل
جـ - تقرير أسعار فائدة تشجيعه لتمويل التصدير

ثانيا : رفع القدرة الانتاجية للصناعات المصرية :

ويتطلب ذلك مايلى :

١- حسن استخدام الطاقات المتاحه
٢- جذب استثمارات جديدة
٣ - تقوية سوق المال
٤ - بناء مدن صناعية جديده
٥ - التركيز علي الصناعات ذات الميزات التنافسية

ثالثا : تنمية القدرات البشرية :

١- تطوير نظم التعليم والتدريب الفنى لمسايرة التكنولوجيا المتقدمه ووسائل التقنية الحديثة

٢- تحويل الموظفين التنفذين الذين يشرفون علي تنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية ليصبحوا أحد عناصر حل المشكله بالبلاد بدلا من أن يكونوا عبئا عليها وجزءا من مشاكلها .

٣ - اعادة بناء الانسان المصرى بما يتناسب مع التحول الاقتصادى الذي تتطلع اليه مع تثبيت روح الانتماء لديه وغرس الوعى لتشجيع الصناعات الوطنية .

٤- تشجيع الصناعات الصغيرة لخلق جيل جديد من الصناع

رابعا : ملاحقة التطور التكنولوجي ووسائل الاتصالات وتوفير المعلومات :

١- تطوير هيئات الابحاث العلمية وتشجيع الابتكار

٢- تحسين أجهزة توفير المعلومات والاحصاءات بحيث تصبح بياناتها حديثه وبالغه الدقة ، اذ أن مستوى خدمة المعلومات التى تقدم لرجال الاعمال مازال منخفضا للغاية كما أن تكلفة تلك الخدمات مبالغ فيه

٣- تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر علي اعتبار أنه أهم وسائل سد الفجوه التكنولوجية التي تعانى منها الدول النامية بصفه عامه .

خامسا : فتح الاسواق الخارجية :

١- توسيع دائرة الاسواق الخارجية ما أمكن و العمل على خلق علاقات جيده ، بين مصر وكافة التكتلات الدولية ، كما أن الحاجه لاقامة سوق عربيه أو افريقية تكون مصر عضوا فيها أصبحت ملحة الآن أكثر من أى وقت مضى

٢- تقليل كافة مشاكل النقل والشحن باعتبارها من أهم معوقات التصدير

٣- تدعيم واصلاح جميع الاجهزه والمؤسسات التي تهدف الي تنمية الصادرات وتعمل علي ربط مصر بالاسواق الخارجية مثل اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية والتمثيل التجارى ومركز تنمية الصادرات وهيئة المعارض .. وغيرها

سادسا : التعديل الدستورى :

نعتقد أنه قد آن الآوان لتعديل النصوص الدستورية الخاصه بالنشاط الاقتصادى في مصر بحيث تكون القوانين واللوائح والقرارات التي تصدرها الحكومة لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي متمشية مع أحكام الدستور وغير متعارضه معها وذلك تفاديا للطعن عليها بعدم الدستورية وليتمكن القطاع الخاص من النهوض بالاعباء الملقاه علي عاتقه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر حيث يستوجب ذلك أن يتم العمل في جود مستورى سليم يتفق في جميع أدائه مع احكام الدستور .

واخيرا فان ماتم استعراضه سابقا لايعتبر دراسة شاملة لتغطية كافة الجوانب وانما هى مجرد نقاط أردت أن أبرزها باخلاص لعلها تكون أحدي المدخلات التي تعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ظل ما يواجهه من تحديا ت .

والله والوطن من وراء القصد